

الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية كمدخل لتعزيز ثقافة المواطنة

د/ جديدي روضة: جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي: الجزائر.
د/ عياشي عبد الله: جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي: الجزائر.

الملخص:

تتركز المسؤولية الاجتماعية في مفهومها الواسع على مدى تحمل منظمات الأعمال لمسؤولياتها اتجاه المجتمع المحلي والعاملين وكل الأطراف المتعاملين معها من أجل تحسين جودة حياتهم. ويزداد هذا الحس الاجتماعي المسؤول كلما كان العاملين في هذه المنظمة على درجة عالية من المواطنة ويمتلكون شحنة أو طاقة معرفية ونفسية تربطهم بالوطن وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تزيد من درجة انتماء الأفراد واندماجهم في الروح العامة للجماعة.

في هذا السياق تندرج هذه الورقة البحثية التي نحاول من خلالها توضيح أهمية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ودورها في تعزيز ثقافة المواطنة .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المواطنة، أبعاد المواطنة.

Commitment to social responsibility as an input to promote a culture of citizenship

Abstract:

In its broad concept, social responsibility is based on the extent to which business organizations shoulder their responsibilities towards the community, employees and all parties involved in improving their quality of life. This sense of social responsibility increases when the employees of this organization have a high degree of citizenship and have a consignment or cognitive and psychological energy that connects them to the homeland. Consequently, social responsibility increases the degree of belonging of individuals and their integration into the general spirit of the community.

In this context, this research paper attempts to clarify the importance of commitment to social responsibility and its role in promoting the culture of citizenship.

Keywords: social responsibility, citizenship, citizenship exclusion

مقدمة:

عرفت السنوات القليلة الماضية اهتماما كبيرا من طرف الباحثين ورجال الإدارة والمجتمع المدني ككل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية خاصة مع انعقاد قمة الارض بجوهانسبورغ سنة 2002 والتي وضعت هذا المفهوم ضمن الموضوعات الرئيسية في جدول أعمالها.

وبهذا أدركت المؤسسات أنها غير معزولة عن المجتمع فركزت على ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية مثل المشاركة في حل مشاكل المجتمع والعناية بالبيئة، آخذة بعين الاعتبار الأضرار الثلاثة للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي، وحماية البيئة.

وتمثل المسؤولية الاجتماعية ترجمة للعلاقة بين المواطن والدولة من جهة وبين الأفراد فيما بينهم من جهة ثانية لذلك فهي تعد إحدى القيم المحورية التي يركز عليها مفهوم المواطنة الذي يشتمل بالإضافة الى المساواة، الحرية والمشاركة، ايضا المسؤولية الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق وبناء على العلاقة الموجودة بين المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، يمكننا طرح الإشكالية

التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إحدى مداخل نشر وترسيخ ثقافة المواطنة ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ولإبراز مواطن هذه العلاقة وأثرها قسمنا ورقتنا البحثية الى 03 محاور رئيسية:

أولاً: المسؤولية الاجتماعية: قراءة في المفهوم

ثانياً: المواطنة: المفهوم والأبعاد

ثالثاً: أثر تنامي السلوك الاجتماعي المسؤول للمنظمات على ثقافة المواطنة

أولاً: المسؤولية الاجتماعية: قراءة في المفهوم

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بدفع من المنظمات غير الحكومية كردة فعل للممارسات اللامسؤولة وغير الاخلاقية لبعض الشركات مما شكل بمرور الوقت ضغط مستمر من قبل الرأي العام العالمي لدعوة هذه الشركات لتحمل مسؤولية افعالها وممارساتها غير مسؤولة .

1/ مفهوم المسؤولية الاجتماعية :لقد ظهرت العديد من المحاولات لإعطاء تعريف واضح لمصطلح المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي نستعرض بعضاً منها:

- تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم"¹.

- يعرفها البنك الدولي: هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس، بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد، تكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة².

- تعرف الباحثة HOLMES المسؤولية الاجتماعية: "بكونها التزام على المنظمات والأعمال تجاه المجتمعات التي تمارس أنشطتها وأعمالها فيها عن طريق المساهمة بمجموعة من الفعاليات الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين خدمات الصحة، مكافحة التلوث، إيجاد فرص عمل، المساهمة في حل مشاكل النقل والمواصلات والاسكان، التعليم وغيرها"³.

- أما الامم المتحدة فقد قامت بتعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات "بأن تتحلى المؤسسات بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق واستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالمياً في ممارسات المؤسسات وفي دعم السياسات العامة الملائمة على السواء في مجال حقوق الانسان، وفي ظروف العمل وحماية الطبيعة"⁴.

ويتضح من خلال التعريفات السابقة ان المسؤولية الاجتماعية هي قيام المنظمات بإدارة أنشطتها على نحو مسؤول تحقيقاً لمبدأ الاستدامة واستناداً الى قيم وروح المواطنة.

وقد أوضح " CARROLL " في أبحاثه الى أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم يتطلب من ادارة المؤسسة ان تضطلع بأربعة مستويات أساسية من المسؤولية تتكامل فيما بينها: وتبدأ بالمسؤولية الاقتصادية ثم القانونية بعد ذلك المسؤولية الاخلاقية وأخيراً الخيرة⁵.

2/ أبعاد المسؤولية الاجتماعية: يوجد ثلاث أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية وهي الاجتماعية، البيئية

والاقتصادية⁶:

أ-البعد الاقتصادي:يشير البعد الاقتصادي الى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل الحوكمة المؤسسية، حماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي.

- الحوكمة:تضمن حوكمة المؤسسات عدم تركيز السلطة في يد فرد أو مجموعة واحدة داخل المؤسسة، ويتطلب ذلك وجود ضوابط وموازنين، داخل المؤسسة، يكون دورها الفصل بين سلطات مختلف أجهزتها، والموازنة بينها، مع وجود خطوط واضحة للمساءلة فيما بينها. وتتوزع أنظمة الحوكمة بناء على حجم ونوع المؤسسة، والسياق البيئي والاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي الذي تعمل فيه.
- ومن أجل الحفاظ على علاقة فعالة ناجحة بين أصحاب رأس المال وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات يجب أن تتوفر درجات عالية من الثقة بين الفريقين، وهذا يتطلب توافر أربعة مبادئ من مبادئ الحوكمة وهي الشفافية، المساءلة، العدالة، المسؤولية.

- حماية مصالح المستهلكين:إن المؤسسات التي تقدم منتجات، أو خدمات للعملاء والمستهلكين، يترتب عليها مسؤوليات تجاههم، تتضمن هذه المسؤوليات توفير معلومات دقيقة، واستخدام أساليب نزيهة وشفافة، ومفيدة في التسويق، والعمليات التعاقدية، وتعزيز الاستهلاك. كما تستلزم التقليل من مخاطر العمل الناجمة عن عملياتها، من خلال تطوير وتوزيع ودعم وتوفير المعلومات الكافية عن تلك العمليات. وحيثما تقوم العديد من المؤسسات بجمع المعلومات الشخصية فيكون واجبا عليها أن تقوم بالحفاظ على معلومات الخصوصية الشخصية.
- الاستثمار الأخلاقي:وهو الاستثمار الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الجوهرية للمؤسسة، وتأثيرها على عملية صناعة القرار الاستثماري.

وبالتالي فالاستثمار الأخلاقي يفتح المجال أمام المستثمرين لتجنب الاستثمارات غير المرغوب فيها، من جهة ويتيح الفرصة لدعم الاستثمار الذي ينتهج سياسة مسؤولية مجتمعية وأخلاقية مماثلة من جهة أخرى.

ب-البعد الاجتماعي:يشير البعد الاجتماعي الى ضرورة مساهمة المؤسسة في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها، بما ينعكس ايجابا على زيادة انتاجيتهم، وتنمية قدراتهم الفنية، وتوفير الأمن المهني والوظيفي، والرعاية الصحية، والمجتمعية لهم .

ولتحديد القضايا المجتمعية ذات الصلة ضمن أولوياتها، ينبغي على المؤسسة أن تتناول المواضيع الأساسية الآتية ضمن خططها وأولوياتها:

- ممارسات التشغيل والعمل العادلة:تعترف المؤسسات بالأشخاص كمصدر ميزة تنافسية فيها، وتعامل مستخدميها كونهم أصولا وبالتالي فهي بحاجة الى كسب دعم مستخدميها من اجل تحقيق أركان الاستدامة الثلاثة. ويتسنى ذلك بتعزيز قيم المؤسسة، الى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة، وعبر الاستثمار في نوعية الحياة العملية، عن طريق تنظيم مكان العمل تنظيما ملائما، وعبر الممارسات في مكان العمل وظروف الاستخدام، وتنمية الموارد البشرية وإدارتها.

- المساهمة في المجتمع المحلي: تهتم المسؤولية الاجتماعية، بالكيفية التي تدير بها المؤسسة الآثار المترتبة على أعمالها في المجتمعات، والمجموعات التي تعمل في نطاقها، ومن المحتمل أن تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية، ولذلك فإن الأسلوب الذي تدير به المؤسسة هذه الآثار يؤثر حتماً على رفاهية المجتمع المحلي، وفي نهاية الأمر على أعمالها.

وعلى المؤسسة أن تكون على معرفة ووعي تامين بالمجتمع المحلي، بحيث يتم توجيه جهودها بشكل مباشر الى أولويات واحتياجات المجتمع نفسه.

ومن المجالات الرئيسية لتنمية المجتمع المحلي، التي يمكن للمؤسسة أن تسهم فيها: خلق فرص عمل، ومبادرات التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال توسيع برامج التعليم، وتنمية المهارات، وتوفير الخدمات الصحية، ورعاية الشباب من خلال الأندية الثقافية، والرياضية، والالتزام بالتبرع بنسبة معينة من أرباحها قبل خصم الضرائب لخدمة القضايا المجتمعية.

ب- البعد البيئي: يعبر البعد البيئي للمؤسسات المسؤولة مجتمعياً، بأنه واجب المؤسسة لتغطية الآثار البيئية المترتبة على عمليات ومنتجات المؤسسة، والقضاء على الانبعاثات والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد. وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة في تأدية نشاطاتها، وتقديم خدماتها، كما وعليها استخدام معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب ذات الأثر المتميز، ولتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي. وتساعد فكرة وجود نظام إدارة بيئية على ضمان التزام المؤسسة بما يلي:

- ✓ التزام إداري بالوفاء بالأحكام الخاصة بسياساتها وأهدافها وتطلعاتها.
- ✓ التركيز على نشر ثقافة الوقاية بدلاً من اتخاذ إجراءات علاجية أو تصحيحية في وقت لاحق.
- ✓ وجود نظام يضمن بالتالي عملية التحسين المستمر.

وتستطيع المؤسسة تطوير أدائها البيئي، من خلال منع التلوث الذي يشمل انبعاثات الغازات المضرة في الهواء، والمواد التي يتم تصريفها في المياه، وإزالة المخلفات السائلة والصلبة والتقليل من استخدام الكيماويات السامة والخطرة وغيرها من القضايا.

ثانياً: المواطنة: المفهوم والأبعاد

مع بداية القرن 21م فتح موضوع المواطنة للنقاش على مستوى اليونسكو وهيئة الأمم المتحدة تلتها المنظمات الجهوية والحكومات في أوروبا، وأعلنت سنة 2005 السنة الأوروبية للمواطنة⁷. وهو ما أعطى موضوع المواطنة بعداً آخر يتجلى من خلال ارتباط المواطنة بالانتماء الذي يعد حاجة متأصلة في طبيعة النفس البشرية. لهذا تبرز أهمية طرح هذا المفهوم لتحليل المركبات التي يتألف منها وبالتالي تعزيز هذا المفهوم في مجتمعاتنا.

- 1/ مفهوم المواطنة: تستند أجنات الدول الى العديد من التعريفات نذكر من أهمها:⁸
- تشير المواطنة في معناها السياسي الى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها والالتزامات التي تفرضها عليه. وقد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه بما يشعره بالانتماء.
- أما من المنظور الاقتصادي والاجتماعي: فيقصد بها: إما اشباع الحاجات الاساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم أمور الذات عن أمور الخير العام، وإما التفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة بما يؤسس التعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك.
- كذلك تعرف المواطنة في أبسط معانيها: "هي التزامات متبادلة بين الاشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أدائها"⁹.
- كما عرف مارشال المواطنة باعتبارها "مجموعة من الحقوق التي تمارس بشكل مؤسسي"، فالمواطنة لديه تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: العنصر المدني، العنصر السياسي، العنصر الاجتماعي¹⁰.
- 2/ أبعاد المواطنة:¹¹ تتضمن المواطنة "بعدا وظيفيا" تترتب عليه حقوق وواجبات يؤديها كل طرف للآخر، والتي أكد عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948، وكذا المواثيق الدولية.
- أ. حقوق المواطنة: وتضم حقوق المواطنة مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما فيها حزمة من الحريات الأساسية الضرورية، أي أنها تضم إضافة الى حقوق الانسان، حقوقا خاصة تمنحها الدولة، حتى تحول هذا الانسان الى مواطن فاعل ومشارك في الحياة السياسية والاجتماعية... الخ وفيما يلي نشير الى بعض حقوق المواطنة:
- حقوق المواطنة المدنية: وتتضمن الحرية الفردية، وحرية التعبير والاعتقاد والايمان، وحق الامتلاك وتحرير القيود، والحق في العدالة في مواجهة الآخرين.... الخ
 - حقوق المواطنة السياسية: حق المواطن في أن ينتخب أو ينتخب، الحق في تقلد المناصب السياسية، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات، الحق في تقرير المصير، حرية التعبير عن الرأي والموقف السياسي..... الخ
 - حقوق المواطنة الاقتصادية: وتشمل حق الملكية، حق التصرف في الأملاك الخاصة..... الخ
 - حقوق المواطنة الاجتماعية: الحق في التعليم، الحق في الخدمة الصحية، الحق في العمل..... الخ
 - حقوق المواطنة البيئية: الحق في بيئة نظيفة، حق الاجيال القادمة، حق التدخل الانساني..... الخ
- ب. واجبات المواطنة: الى جانب الحقوق هناك واجبات ملقاة على عاتق المواطن، فيقسم الباحثون مسؤوليات المواطن اتجاه وطنه الى نوعين وهي: إلزامية (تفرضها الدولة)، وأخرى طوعية يقوم بها المواطنون طواعية.
- المسؤوليات الإلزامية: تكون مفروضة على الفرد من قبل الدولة كالضرائب والخدمة العسكرية والالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة والتقييد بها واحترامها.
 - المسؤوليات الطوعية: هي التي يقوم بها الفرد لوحده دون وجود قوة قانونية تملي عليه ما يفعله كالنقد البناء، المساهمة في إلغاء الجهل، والحفاظ على الوحدة الوطنية وغيرها.

وجدير بالتأكيد أن الجوانب المدنية والقانونية والسياسية من حقوق المواطنة وواجباتها ليست كافية للتعبير عن مراعاة مبدأ المواطنة، هذا على الرغم من كونها أبعاداً لازمة لمراعاة مبدأ المواطنة. فالى جانب هذه الحقوق هناك أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (التي أكد عليها مارشال) والحقوق البيئية. لهذا فإن ممارسة مبدأ المواطنة على أرض الواقع يتطلب توفير حد أدنى من هذه الحقوق للمواطن حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاءه لوطنه وتفاعله الايجابي مع مواطنيه نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، ودفع الضرائب، والمساهمة في صنع الحضارة الانسانية¹².

ثالثاً: أثر تنامي السلوك الاجتماعي المسؤول للمنظمات على ثقافة المواطنة¹³

لقد أصبح اليوم ينظر لمنظمات الاعمال باعتبارها مواطناً في مجتمعاتها، يتوقع منها أن تؤدي مسؤولياتها والتزاماتها المنوطة بها، وأن تحمي الحقوق المخولة لها، مقارنة بالمواطنين الأفراد . ومع ارتفاع وعي المستهلك أصبح الاهتمام حول شركة ما منصب بالدرجة الاولى على ممارسات مواطنة الشركات أكثر من اعتمادهم على الجودة وسعر المنتج/الخدمة. لهذا فإن ممارسات العمل وأخلاق العمل والمسؤولية اتجاه المجتمع على عمومها والأثر البيئي، كلها اهتمامات تؤثر في اختيارهم للشركات التي يشترون منها أو يتعاملون معها. وفي الاسواق التنافسية تسعى الشركات لكسب ولاء المستهلك استناداً الى القيم الأخلاقية المميزة. لهذا يعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية نموذج يجسد الدور الايجابي الذي تلعبه المؤسسات في المجتمع، حيث تمارس هذه المؤسسات نشاطها بشكل مسئول ونزيه وتقدم خدماتها للمجتمع وتساهم في حل مشكلاته وبهذا الشكل فهي تشكل شخص اعتباري داخل الدولة التي تعمل فيها، ومن ثم ينظر إليها على أنها مواطناً يتمتع بحقوق (مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية....) ويتحمل مسؤوليات (اجتماعية، اقتصادية، قانونية، وأخلاقية وخيرية) وهذا من شأنه أن يساهم في تعزيز ثقافة المواطنة.

ففي السياق الاقتصادي والاجتماعي الحالي. لم يعد بإمكان المؤسسات أن تكتفي بهدف الربح الكبير لمساهميها بل عليها أن تسعى لتأكيد صورتها في المجتمع الذي تعمل فيه باعتبارها شركات تتسم بسمات المواطنة الصالحة المسؤولة، لأنه وببساطة شديدة أصبح المجتمع يتوقع من الشركات الالتزام وتبني سمات المواطنة الصالحة. وقد أثبتت الدراسات على وجود علاقة أكيدة مباشرة بين المواطنة الصالحة للشركات والأداء المالي الناجح، وتزايد المؤشرات التي تطرحها الأبحاث الاكاديمية وتبين أن الشركات التي تدمج المكونات الجوهرية لمواطنة الشركات في استراتيجية عملها، عادة ما تتفوق في الأداء على مثيلاتها التي تتبع هذا النهج.

لهذا فإن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتحلي بروح المواطنة من شأنه ان يحقق للمؤسسة مكاسب على عدة مستويات، فمن جهة ينعكس ايجاباً على أدائها المالي ويكسبها سمعة طيبة في المجتمع ومن جهة ثانية فتحملها لمسؤوليات عديدة اتجاه كل الاطراف ذوي المصلحة يعتبر بمثابة آلية حديثة لنشر وترسيخ ثقافة المواطنة بين أفراد المجتمع بما فيه من مؤسسات وافراد ومتعاملين وغيرها.

الخاتمة

بناءً على ما سبق وما تم معالجته من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا الى النتائج التالية:

- تمثل المسؤولية الاجتماعية آلية تنظيمية تضمن التزام المؤسسة بالقانون والمعايير الاخلاقية للمجتمع الذي تعمل فيه، كما تضمن التفاعل بين أنشطة الشركة من جانب، والبيئة والمستهلكين والعاملين والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة من جانب آخر.
- تركز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في مفهومها على تعظيم الآثار الايجابية وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن ممارساتها وأنشطتها.
- تعتبر المواطنة تجسيد لروح الجماعة لهذا فهي تسعى لتحقيق المصلحة العامة.
- إن تقييم واقع المواطنة في مجتمع ما يرتبط إلى حد بعيد بتقييم مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بين منظمات الأعمال وأفراد المجتمع بفئاته المختلفة وليس فقط بين المواطنين ومؤسسات دولتهم.
- إن التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية سيساهم دون شك في تعزيز ثقافة المواطنة بحيث يمكن لهذه المؤسسات أن تصبح جزءا من الحل في مواجهة تحديات العولمة وبالتالي يمكن أن تكون طرف فاعل في بناء اقتصاد عالمي مستدام.
- إن تنامي الحس الاجتماعي المسؤول في المجتمع بأفراده ومؤسساته نابع من تنامي الرابط الروحي والقانوني بين المواطن والدولة، كما أن هذا الرابط يزداد قوة كلما كان هناك اتجاه نحو الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الهوامش

- ¹ - هبة مصطفى كافي، التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق، الجزائر، 2017، ص 82.
- ² - عايد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار البازوري، الأردن، 2015، ص 10-11.
- ³ - طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 83.
- ⁴ - صالح الحموري، رولا المعاينة، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (من الألف الى الياء)، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2015، ص 18.
- ⁵ - طاهر محسن منصور الغالبي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2010، ص 50.
- ⁶ - صالح الحموري، رولا المعاينة، مرجع سبق ذكره، ص 85-102.
- ⁷ - عبد الكريم بن أعراب، المواطنة بين الحلم والواقع، العدد 26، سبتمبر 2008، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ص 61.
- ⁸ - مراد عودة، وآخرون، المواطنة، مركز الفينيق الثقافي، فلسطين، 2013، ص 12.
- ⁹ - علاء الدين عبد الرزاق جنكو، المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، على الموقع: <http://www.zahawi.org/Ar/Detail.aspx?id=247&LinkID=9>
- ¹⁰ - سمير مرقس، المواطنة والتغيير، دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتنشيط الممارسة، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ص 34.
- ¹¹ - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص 76-77.
- ¹² - بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004، ص 39.
- ¹³ - دليل حول: مواطنة الشركات من النظرية إلى التطبيق على الموقع: